مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

التعليم الاخضر طبقاً لأحكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

Green education in accordance with the provisions of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005

م.م. هديل كريم حسين[١]، د. عبد الغفور اسعد عبد الوهاب[٢]

قسم القانون، كلية دجلة الجامعة

Hadeel.kareem@duc.edu.iq
ghafoor.asaad@duc.edu.iq

الملخص:

التعليم الاخضر هي العملية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساومة بحقوق الاجيال القادمة ،ولهذه العملية ابعاد بيئية واجتماعية واقتصادية وغيرها من الابعاد الاخرى، اذ ان التعليم الاخضر يتصف بالتكامل وبخصائص مميزة لها قيمة دستورية واطار قانوني تنظيمي يواجه معوقات عدة منها التشريعية والسياسية فضلاً عن معوقات اجتماعية واقتصادية ، إذ ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ لم ينص بصورة صريحة على الحق في التعلم الاخضر او التنمية المستدامة خلافاً لبعض الدساتير ، وانما تناولها ضمناً، والتي سوف نتناولها في ثنايا هذا البحث.

ABSTRACT:

Green education is the process that meets the needs of the present generation without compromising the rights of future generations. This process has environmental, social, economic and other dimensions, as green education is characterized by integration and distinctive characteristics that have constitutional value and a legal regulatory framework that faces several obstacles, including legislative and political ones, as well as social obstacles. And economical The current Iraqi Constitution of 2005 did not explicitly stipulate the right to green learning or sustainable development, unlike some constitutions. It was implicitly stated in Article (22/1) of the above-mentioned Constitution: “Work is the right of every Iraqi to ensure a decent life.” Article (26) stipulated that the state shall guarantee the encouragement of investment in the sectors... and regulate this by law. Article (34) of the same Constitution stipulated in paragraphs one, two and three that education is the basis for the progress of society... and that free education is a right for every Iraqi at various stages, and that the state shall encourage scientific research for peaceful purposes in a way that serves humanity, and shall sponsor excellence, creativity, innovation and various manifestations of genius.

Keywords: Green education - environmental dimensions - constitutional value - free education - sustainable development.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

مقدمة:

التعليم الاخضر هي العملية التي من خلالها يتم تلبية احتياجات الجيل الجديد ، دون الاضرار بالأجيال القادمة ، وتتسم هذه العملية بأبعاد كثيرة منها ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وكذلك ابعاد بيئية، وهذه العملية لم تكن ملحوظة في القانون الدستوري ، وربما كان لهذا التطور الدور الاساسي في ظهور مفهوم التعليم الاخضر وهو حق من حقوق الانسان الاساسية، وعلية جعل الدول تدرك اهميتها وتحقق قدر الامكان من ضرورة الاستمرار في استدامة التعليم الاخضر .

اهمية البحث:

يعد التعليم الاخضر وبجميع ابعاده من اهم الخيارات في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشعوب جميعاً ، وضمان ديمومة تلك الشعوب في تحقيق اعلى قدر من التنمية المستدامة .

مشكلة البحث:

بالنظر الى ان فكرة التعليم هي من الافكار الجديدة على المجتمعات عامة ، والعراق خاصة ، فتتلخص مشكلة البحث بمعرفة المبادئ والاحكام وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ؟ لان وكما بينا سابقاً ان دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ لم يتطرق بشكل صريح للتنمية المستدامة او التعليم الاخضر؟ وكذلك معرفة الصعوبات التي تواجه التعليم الاخضر في العراق؟ وماهي هي الطرق لتحقيق افضل نتائج للتعليم الاخضر في العراق .

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا الموسوم ب[التعليم الاخضر طبقاً للأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥] على المنهج التحليلي في تحليل النصوص الدستورية ذات العلاقة بالتعليم الاخضر ، كذلك المنهج المقارن لمقارنة النصوص الدستورية ذات العلاقة بالتعليم الاخضر رفي دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ مع باقي الدساتير وتحليل نقاط الصواب والخلل فيها .

هيكلية البحث:

قسمنا بحثنا الى مبحثين، خصصنا المبحث الاول للتعريف عن التعليم الاخضر وماهي اهداف التعليم الاخضر دستورياً ، اما في المبحث الثاني منه خصصناه لمعرفة المعوقات الخاصة في التعليم الاخضر في العراق وسبل نجاحها.

المبحث الاول

مفهوم التعليم الاخضر واهدافه

بادئ ذي بدء، يعد مفهوم التعليم الاخضر من المفاهيم الحديثة المستخدمة بالنسبة لاطار العمل البيئي في مختلف الدول ، حيث كان الاهتمام سابقا منصباً على الحد من التلوث البيئي بأنواعه المختلفة ، فقد ادى ادخال البعد

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

البيئي في مجال الاقتصاد الى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال بعض الموارد البيئية لإشباع حاجات الانسان الى مفهوم التعليم الاخضر، ويرجع ذلك الى تزايد الوعي البيئي، و برز الاهتمام بالتعليم الاخضر وبحقوق الاجيال الحديثة يأخذ صدى على مستويات دولية وعالمية، اذ تم الاشارة الى الثروات الطبيعية في المادة (١/ثانياً) المشتركة من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، ولجميع الشعوب حق التصرف بها وبمواردها وثرواتها الطبيعية دون اي اخلال بأي التزامات تنبثق عن التعاون الاقتصادي الدولي المبني على النفع العام، ولا يجوز حرمان اي شخص من حقوق المعيشة الاساسية، فانتقل هذا الحق الى الدساتير الوطنية ليأخذ موقعه المتميز ضمن النظام الدستوري ذات النظام الديمقراطي في الحكم، وبعض الدساتير العربية والعالمية قد نصت صراحة على التنمية المستدامة او التعليم الاخضر والبعض الاخر ومنها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، لم ينص صراحة على ذلك، وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين في الاول منه سنتناول تعريف التعليم الاخضر ، اما المطلب الثاني فستناول اهداف التعليم الاخضر دستورياً وفق الاتي:

المطلب الاول

مفهوم التعليم الاخضر

يعد مفهوم التعليم الاخضر من اكثر المفاهيم المعاصرة اثارة للجدل والنقاش ، وقد بدأ ذلك بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وضعت استراتيجيات للتعليم الاخضر ورسمت سياسات ونفذت الكثير من برامج التنمية المختلفة من اجله، وعليه تعطي المعطيات الاولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية اكثر من مفهوم للتعليم الاخضر والفكرة الاساسية للتعليم الاخضر تهدف الى التأثير على تطوير الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والتعليم والصحة اما فيما يخص التعليم الاخضر البيئي فالهدف الاساس منه هو حماية البيئة والمحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية [١].

وبما ان التعليم الاخضر يحمل شقين ، الاول منه مرتبط بالجانب البيئي والشق الثاني ينصب في التركيز على التنمية المستدامة ، ولا يمكن فصل الشقين عن بعضهما لان الهدف من التعليم الاخضر هو زيادة الوعي لدى الطلبة وتحسينه وبالتالي تنمية نشاطاتهم ومهاراتهم العقلية لتوفير بيئة صحية خضراء مستدامة وغرس وتنمية وتعزيز ممارسة الانشطة الصديقة للبيئة فقد عرفت منظمة" اليونسكو" التعليم الاخضر بأنه:" عملية تثقيفية شاملة تتضمن عدة جوانب معرفية ووجدانية الهدف منها اعداد مواطنين قادرين على توقع مشكلات البيئة المستقبلية وتأهيلهم وتدريبهم على سيناريوهات مواجهة تلك المشكل[٢]حيث عرف التعليم الاخضر بأنه :"الاحتياجات التي

[١] د .احمد هاشم الصقال :متطلبات التنمية المستدامة في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ٢٠١٤، ص٣٢١.
[٢] بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.uowasit.edu.iq

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

تلبي متطلبات البشر في الوقت الراهن دون المساس بقدرة واحتياجات الاجيال القادمة على تحقيق الاهداف المستقبلية "، كذلك عرف بانه "هو عملية تطوير الارض والمجتمعات والمدن ، بشرط ان تلبي احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاته[٣] وعرف التعليم الاخضر ايضاً بأنه: "التعليم الذي يحقق العدالة بين الاجيال ، من خلال الموائمة بين الاهداف الاقتصادية وتلك الاهداف الانسانية والبيئية ، من اجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن تحقيق استمرارية تضمن توليد الدخل عبر الاجيال القادمة "[٤].

ويعني ايضاً :" التعليم الاخضر هو علاقة الطبيعة بالبشر والنهوض برفاهية الافراد وتحسين الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الاساسية واحترام حقوق الاجيال " [٥].

وعليه يمكن ان نعرف التعليم الاخضر بأنه:" بناء مستقبلي للأجيال القادمة اكثر ملائمة واستدامة من خلال حماية الموارد الطبيعية وتقليل الاضرار التي تلحق بالبيئة .

المطلب الثاني

اهداف التعليم الاخضر دستوريا

يعتبر التغيير من السمات الثابتة لممارسة الحياة على الارض ، ولكن سرعة التغيرات وحجمها وما يهدد البيئة من هذه التغييرات ادت بالتالي الى تدهور البيئة وهذا التدهور ادى الى التأثير على المستقبل الجنس البشري وعلى استدامة الحياة البيئية ، فتغير المناخ العالمي والذي شهدناه في الآونة الاخيرة من موجات حر شديدة وانقراض العديد من الكائنات الحية وانخفاض كبير في اعداد اخرى منها وتباين في درجات الحرارة غير معتادُ عليه ، واستخدام الانسان للأسلحة والمبيدات وغيرها ادى تقليل النظم البيئية من التجدد ، لينتج بالتالي تدهور في البيئة لا يؤثر على الكائنات الحية فحسب بل يؤثر على تلك الكائنات ،من جانب اخر لم تنص بعض دساتير العالم على التعليم العالم على حق التعليم الالم تنص صراحة على ذلك كما جاء في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ ، والذي لم ينص صراحة على التعليم الاخضر او التمية المستدامة والذي سنحاول بيانه لاحقاً .

ومع تطور اهمية التعليم الاخضر في الوقت الحاضر بدء الغرب في فكرة الانتباه لأهمية التعليم الاخضر وحماية الاجيال القادمة في عام ١٧٧٢ حيث جاء في اعلان استكهولم الناتج عن انعقاد اول قمة على وجه الارض قمة حماية المناخ جاء فيها " هناك واجب رسمي على البشرية لحماية وتحسين البيئة الحاضرة والمستقبلية كذلك"[٦].

---

[٣] بحث منشور على الموقع الالكتروني .www.bts-academy.com

[٤] د. فاطمة حسن الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ولأثرها على صادرات منظمة الاقطار المصدرة للبترول ،رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة) ٢٠٠٦،ص٢٨.

[٥] نقلا عن :كريم حسان سالم حسين ،نحو استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،ص١٠.

[٦] بحث منشور على الموقع الالكتروني www.usbek&ric a.com في ٢٣ ديسمبر ، ٢٠١٧م.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

وكذلك وردت اهمية التعليم الاخضر والتنمية المستدامة في عبارات مشابهه في اعلان حول البيئة عام ١٩٩٢ ،كذلك ما صدر عن المحكمة الدستورية العليا في المانيا عن اصدارها قرارا شديد الاهمية بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٩ قامت فيه بمطالبة الحكومة باتخاذ اجراءات اكثر ايجابية وبطرق سريعة لمنع الاحتباسات الحرارية المضرة بالبيئة والاجيال القادمة وان الاجيال القادمة ليس لهم ذنب في تحمل الابتعاثان الناتجة عن تلوث البيئة وكذلك تحمل تبعات سياسة الحكومة الحالية في عدم اتخاذ الاجراءات الكافية والسريعة للجد من تلوث البيئة والسيطرة على الابتعاثات الضارة [٧].

وخلاصة القول ان الدساتير وبكافة أيديولوجيتها وفلسفتها كفلت حماية حقوق الانسان وبالتالي حماية حقوق الاجيال القادمة ، ومع تزايد اهمية التعليم الاخضر والتنمية المستدامة في الآونة الاخيرة ، فلا تزيد او تقل اهميتهما عن سائر الحقوق الخرى الخاصة بالإنسان واهتمام الدساتير حول العالم بها، فاهتمام الدساتير بها حتى لو لم تذكرها صراحة ضمن الوثيقة الدستورية هو اعتراف بها وبأهميتها كأي حق اخر من حقوق الانسان، فمن ضمن الدساتير التي اشارت للتعليم الاخضر والتنمية المستدامة صراحة الدستور الياباني لسنة ١٩٤٦ في المادة (١١) منه جاء فيها :" لا يمنع الناس من التمتع بأي من الحقوق الانسانية الاساسية المكفولة للشعب من خلال هذا الدستور، لأناس هذا الجيل او الاجيال اللاحقة بوصفها حقوقاً ابدية ثابتة "

اما الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ المعدل نص في المادة (٢٧) منه على انه:(يهدف النظام الاقتصادي على تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر".

اما دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ فلم ينص صراحة على التعليم الاخضر والتنمية المستدامة الا انه قطع خطوات واعدة في مجال حماية حقوق الانسان والحريات العامة والتي خصص لها الباب الثاني تحت عنوان الحقوق والحريات العامة ،وكان سباق في حماية وحريات لمن ينص غيره من دساتير دول العالم عليها، فنص على تكافئ الفرص بين المواطنين والحق في التعليم والصحة والحق في مستوى معيشي ملائم في العمل وضمان حقوق الاطفال وهذا يعني نصه على ضمان حقوق الاجيال القادمة والعاطلين عن العمل وذو الاحتياجات الخاصة ، والحق في التعليم الالزامي والمجاني ، وحماية البيئة اذ نص في المادة (٣٣) اولاً :" لكل فرد حق العيش في بيئة سليمة " اشارة منه للتعليم الاخضر والتنمية المستدامة ، ونص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على تكافئ الفرص بين العراق وانه حق مكفول دستورياً [٨].

وكذلك نص دستور جمهورية العراق على حرية انتقال الايادي العاملة ولبضائع ورؤوس الاموال العراقية داخل العراق والاقاليم [٩]،وكذلك نصه في المادة ٢٥ى من الدستور ذاته على اصلاح اقتصاد العراق وفق اسس

[٧] راجع هذا الحكم في التفصيل على الموقع https://www.dw.com.
[٨] من دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ النافذ ينظر نص المادة (١/٢٢)
[٩] ينظر نص المادة (٢٤) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

اقتصادية حديثة بما يضمن الاستثمار [١٠]، وكذلك فيما تضمنت المادة ٢٦ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ على تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة [١١].

وقد نصت المادتين من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ في المادتين (٣٣)،(١١٤) على ضرورة حماية البيئة، فنصت المادة (٣٣/اولاً) :لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة ،ثانياً :تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها، ففي نص المادة سالفة الذكر نجد ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لم ينص بنص مباشر على التنمية المستدامة والتعليم الاخضر وانما نص ضمننا على ضرورة العيش في بيئة كريمة سليمة مع الحفاظ على التنوع الأحيائي وهذا هدف اساسي من اهداف التعليم الاخضر .

اما نص المادة (١١٤/ثالثاً) نص على: " رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة عليها" ، فنجد كذلك ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ قد دعم فكرة التعليم الاخضر والتنمية المستدامة ضمناً في حماية البيئة من التلوث وضرورة المحافظة عليها.

وصدرت ايضاً في العراق عدة تشريعات مهتمة بجمال المدن وأحياءها منها قانون الاستملاك رقم ٣٧لسنة ١٩٣٤، وقانون الاثار والتراث رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٢ وقانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ ونظام الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ وكذلك قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ [١٢].

المبحث الثاني

معوقات التعليم الاخضر في العراق وكيفية نجاحهُ

بادئ ذي بدء، مر العراق بظروف صعبة استمرت ثلاث عقود، بدءاً من الحرب العراقية الايرانية في مطلع الثمانينات ، ومن ثم تلتها الحرب العراقية ١٩٩١ او ما تسمى بحرب الخليج ادت هذه الحروب الى حصار اقتصادي استمر لعام ٢٠٠٣ ، كل هذه العوامل وغيرها من عوامل اخرى ادت الى تدهور في اوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، عدا عن ذلك ادت كثرة الحروب الى ترك مخلفات مضرة في البيئة والتربة ونقص في مصادر المياه ، وزيادة في معدلات الفقر وانتشار المباني السكنية العشوائية ، وانخفاض في الانفاق العام وتدهور الصحة والتعليم ،وبعد شوط طويل من الاعوام بدء ملاحظة نوع من التحسن على البيئة العمرانية في العديد من مناطق بغداد والبعض من المحافظات العراقية في اشارة الى تطور وفتح طرق وافاق للتعليم الاخضر والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني

معوقات التعليم الاخضر في العراق

[١٠] ينظر نص المادة (٢٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ
[١١] ينظر نص المادة (٢٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.
[١٢] هديل كريم حسين ، حماية النظام العام في العراق وفقاً لدستور ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق-جامعة النهرين ٢٠٢٣،ص٤٢.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

يرتبط التعليم الاخضر بالواقع والحياة السياسية بصورة وثيقة ، لان شكل ونمط الحكم يؤثر على التعليم الاخضر والتنمية المستدامة الى حد كبير وتحدد مدى شمولها لأفراد المجتمع، حيث يتطلب تحقيق الانماء المستدام وجود ارادة سياسية فاعلة تسعى الى ترسيخ مناخ مستقر سياسي يسود فيه احترام الحقوق والحريات العامة ، فالحق في التنمية المستدامة بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لا يمكن له ان يتم الا في ظل نظام سياسي ديمقراطي مستقر، فوجود انتخابات حرة نزيهة يعد من ابرز المقومات لمبدأ التداول السلمي للسلطة كما جاء في المادة (٢٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ " للمواطنين رجال ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية..." ،حيث تعد المشاركة في الانتخاب احدى اهم الحقوق التي اكد عليها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وبعد من ابعاد التعليم الاخضر والتنمية المستدامة ، وان اجراء الانتخاب في ظل اجواء غير امنة تفتقر للنزاهة سيؤدي الى عزوف المواطنين عن ممارسة حقوقهم في الانتخاب وبالمحصلة حذف خلل في المؤسسة السياسية وبهذا تشكل عائق امام تحقيق اهداف التعليم الاخضر والتنمية المستدامة[١٣].

كما ان لتهميش بعض من حقوق الاقليات في العراق تؤدي الى عرقلة سير الحقوق والحريات العامة التي اشار اليها دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ومن هذا الحق حرية التعبير عن الرأي والتي نصت عليها المادة (٣٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ جاء فيها:" تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب، حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل...).

وكما اشرنا سابقاً فأن التعليم الاخضر والتنمية المستدامة يتأثر بنظام الحكم في اي دولة كانت ،وان الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتج عنه حرب وعمليات عسكرية وما تلا ذلك من احداث وازمات حالت دون استمرارية نهج التعليم الاخضر وهذه الظروف كانت لها تأثير على مؤشرات التنمية في العراق ، من خلال تدمير البنى التحتية ،وتأخر في الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، وخراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وادى هذا الخراب الى تأخر الوعي لدى المواطن مما ادى الى فقدان المجتمع سمات وطابع المجتمع المتحضر، فعملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل اساسي اشباع الحاجات والمتطلبات والمستجدات الحديثة لدى المواطن ، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء تحولات جديده ايجابية.

ويتصف التعليم الاخضر في العراق بعد خصائص نذكر منه :

١-التعليم الاخضر في العراق ما زال رهينة بانطلاقة بشرية بمؤشرات صحية وتعليمية ...الخ

٢-التعليم الاخضر بحاجة الى المزيد المكثفة من الجهود الاحصائية والتنظيرية تهدف لتأسيس ثقافة تنموية مستدامة اساسها التخطيط والتحليل العلمي.

[١٣] م.د مروان عبد الله عبود ، التنمية المستدامة (دراسة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥) جامعة كركوك، قسم الشؤون القانونية،٢٠٢٤،ص٥٧.

مجلة دجلة • المجلد (٨) ،العدد (خاص)، (ايار٢٠٢٥)
عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي المدمج للعلوم الإنسانية والاجتماعية – (كلية دجلة الجامعة)
ISSN: 2222-6583

٣–ولان العراق بلد غني بالنفط ولدية ثاني اكبر خزان نفطي في العالم ، فأن ذلك سيجعل من فرص تحقيق التنمية المستدامة اكثر ضماناً.

٤–لا بد من استخدام التكنلوجيا في نجاح عملية الاستدامة والتعليم الاخضر واستثمار الاكفاء للموردين البشري والمادي [١٤].

المطلب الثاني

كيفية نجاح التعليم الاخضر

يعد العراق في مصاف دول العالم التي تحتاج الى برامج للنهوض بالتعليم الاخضر ،حيث تكمن مشكلة نجاح برنامج التعليم الاخضر في العراق بأنه لم يأخذ فرص في التخطيط الاستراتيجي واولوية في التطوير العلمي والمهني والثقافي بالإضافة الى وجود فجوة وخلل في البحث والتطوير البيئي والثقافي والاجتماعي وكذلك السياسي .

اولا: من الناحية الادارية

ولإنجاح عملية التعليم الاخضر في العراق يبغي اتباع العديد من السياسات ومن اهمها:

١–يشترط وجود الكفاءة والاختصاص على تمويل السياسة التنموية .

٢–تنفيذ سياسات تنموية جديدة

٣–تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات ذات علاقة للمساعدة على مواجهه التحديات الحالية والمستقبلية

٤–زيادة الدعم المالي وكذلك الفني للسلطة الوطنية لوضع وتطوير خطة شاملة لبناء مؤسسات الدولة والنهوض بالمجتمع. تطوير القيادات الادارية وتعزيز القدرات المعرفية لديهم عن طريقة خصيص دورات تأهيلية وتطويرية لهم.

٥–نشر مفاهيم الديمقراطية والعمل المشترك الجماعي للعاملين وبث روح التعاون فيما بينهم على انجاح العملية التنموية .

٦– القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر لمصلحة الافراد والعراق وان تكون مصالح الافراد فوق كل اعتبار لبناء جيل جديد واعي مثقف.

٧– المحافظة على الموارد البشرية وتعزيز دورها في العملية الانتاجية عن طريق تحسين اجور العمال ومراعاة ظروف العمل وتحسين البيئة للعامل وتعزيز دور السلامة المهنية .

ثانيا: من الناحية الاجتماعية

١–دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف والحد من الفقر وزيادة دخل الافراد وتعزيز دور المرأة.

[١٤] د. مهدي صالح داوي ، التنمية البشرية المستدامة ،مفاهيم التكوين وابعاد التمكين ،العراق انموذجاً ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة،العدد٢٠١١،٣١،ص٦١.

ISSN: 2222-6583

٢–دعم فئة الشباب واعطاء اهمية للتعليم ودعم المصادر البشرية.

٣–دعم حملات التوعية لشرح اهداف التعليم الاخضر في المدارس والجامعات .

٤–النهوض بقاع التعليم ،ومعالجة الفقر كخطوة اساسية للتخلص من الامية.

٥–حل مشاكل السكن وبناء مجمعات سكنية في الارياف والمدن ، لما تستوعب هذه الخطوة تشغيل ايادي عاملة عاطلة وتشغيل القطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها.

ثالثاً: من الناحية الاقتصادية

١–دعم القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.

٢– زيادة الجهود الدولية والإقليمية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرتها الحروب.

٣–الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعات التحويلية والزراعي .

٤–اشراك القطاع الخاص في مهمة ادارة النفايات الصلبة خصوصاً في مراكز المحافظات ،عن طريق شركات متخصصة يشترط فيها الالتزام بالاشتراطات البيئة الصحية ،وتوفير نظم الرصد المستمر لنوعية الهواء لاجراء التقييم المستمر لأوضاع التلوث الجوي.

رابعاً: من الناحية البيئية

١–دعم خطط الحد من التلوث وتشجير الاراضي للتخلص من التخلص الغبار والاتربة .

٢–العمل على حماية البيئة المائية والطمر الصحي للنفايات الصلبة والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي واصلاح الشبكات القائمة.

٣– الاهتمام بجدية بمشكلة التصحر ومشكلة ندرة المياه ومشكلة توفير الطاقة الكهربائية.

٤–التعاون بين وزارة البيئة والجامعات العراقية عن طريق اقامة الندوات والمؤتمرات التي تناقش الوضع البيئي في العراق.

٥–المساعدة في وضع اسس سليمة للتخطيط العمراني وتجنب عدم الاضرار بالبيئة .

٦–حماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة مستدامة .

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا الموسوم ب(التعليم الاخضر طبقاً لأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥) توصلنا للنتائج والتوصيات الاتية:

اولاً: النتائج

١–مصطلح التعليم الاخضر من المصطلحات الجديدة والحديثة نسبياً واخذ حديثاً بالتداول وخاصة في العراق.

ISSN: 2222-6583

٢-لم ينص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ على التعليم الاخضر والتنمية المستدامة بشكل صحيح في صلب الوثيقة الدستورية.

٣-من الملاحظ وجود معوقات كثيرة في تطبيق التعليم الاخضر في العراق سياسية واجتماعية واقتصادية.

ثانياً: التوصيات

١-نأمل من المشرع الدستوري اضافة نص دستوري خاص بالتنمية المستدامة والتعليم الاخضر لأهمية هذا الحق لغرض اضفاء الصفة القانونية والدستورية لمثل هذا الحق المهم .

٢-زيادة الندوات والمؤتمرات التوعوية للتنمية المستدامة والتعليم الاخضر في المدارس والجامعات العراقية وخصوصاً في الارياف والمحافظات .

٣-معالجة الفساد المالي والاداري عن طريق تهيئة بيئة تشريعية وقانونية لكون الفساد يؤدي لاستنزاف الموارد البشرية .

المصادر :

المصادر باللغة العربية

١-كريم حسان سالم حسين ،نحو استراتيجية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٢-د مروان عبد الله عبود ، التنمية المستدامة (دراسة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥) جامعة كركوك، قسم الشؤون القانونية،٢٠٢٤

الرسائل والإطاريح

١- د. فاطمة حسن الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ولأثرها على صادرات منظمة الاقطار المصدرة للبترول ،رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة)

٢-هديل كريم حسين ، حماية النظام العام في العراق وفقاً لدستور ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق-جامعة النهرين ٢٠٢٣

٣- البحوث العلمية

١-د- مهدي صالح داوي ، التنمية البشرية المستدامة ،مفاهيم التكوين وابعاد التمكين ،العراق انموذجاً ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة،العدد ٢٠١١،٣١.

٢-د. احمد هاشم الصقال :متطلبات التنمية المستدامة في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.

٣-بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.uowasit.edu.iq

٤-بحث منشور على الموقع الالكتروني .www.bts-academy.com

ISSN: 2222-6583

٥-بحث منشور على الموقع الالكتروني www.usbek&ric a.com في ٢٣ ديسمبر ، ٢٠١٧م.

القوانين والدساتير

١- دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥

١. الاحكام والقرارات القضائية

١-قرار منشور على الموقع https://www.dw.com.